



مؤشرات الاقتصاد الكلي الإيرادات النفطية تدعم نمو الاقتصاد غير النفطي وزيادة

- يبدو الاقتصاد العالمي مستقراً، حيث عوّض الانتعاش الذي سجلته الاقتصادات المتقدمة جزءاً من تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الناشئة.
- نتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي في المملكة هذا العام بنسبة 4 بالمائة، حيث ينتظر أن ينتعش الأداء في القطاعين العام والخاص خلال النصف الثاني من العام وكذلك يقل تأثير قطاع النفط على النمو.
- يتوقع أن تعمل زيادة الإنفاق الجاري والرأسمالي على الإبقاء على معدلات النمو في قطاعات التجزئة والتشييد والنقل في المقدمة رغم التغيرات الأخيرة في أنظمة سوق العمل. كذلك، استفاد قطاع الخدمات الحكومية من زيادة الطلب نتيجة لتلك التغيرات.
- بناءً على رفعا لتقديرانا لأسعار النفط، نتوقع أن تحقق الميزانية السعودية وكذلك الحساب الجاري هذا العام فوائض تعادل 7,2 بالمائة و 14,2 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي على التوالي.
- رغم أن تحويلات الأجانب التي سجلت مستوى قياسياً إضافة إلى ضخامة فاتورة الواردات ستضغطان على ميزان الحساب الجاري هذا العام، لكن ارتفاع إيرادات صادرات النفط ستبقي الميزان في المنطقة الإيجابية فضلاً عن أنها ستدعم نمو الموجودات الأجنبية.

ملاحق الاقتصاد العالمي

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

رغم أن الاقتصاد العالمي يبدو مستقراً هذا العام، لكن نموه لا يزال ضعيفاً ومتبايناً وعند المستويات الدنيا لمعدلات النمو التاريخية. فالاقتصاد الأمريكي رغم أنه ينهئ بأفضل التوقعات من حيث تسارع النمو، لكن سياسة التشديد المالي ستحد من مدى ذلك التسارع. من ناحية ثانية، نجد أن منطقة اليورو خرجت أخيراً من حالة الركود، كما أن السياسات المالية والنقدية الجريئة التي تم تبنيها في اليابان أعادت النمو الاقتصادي إلى مستواه قبل الأزمة. معدلات النمو في الأسواق الناشئة لا تزال قوية نسبياً (الشكل رقم 1)، لكن تبقى الأخطار الخارجية هي التي تشكل القلق الرئيسي على الأرجح. الاقتصاد الصيني يبدو في حالة تحول إلى معدلات نمو أبطأ، كما أن التوقعات بتحقيق نمو قوي في بقية الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة البريكس تبدو محدودة. ويعني ضعف النمو الاقتصادي أن أسعار السلع ستكون تحت السيطرة، وبالتالي يصبح موضوع التضخم خارج دائرة الاهتمام.

تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي مؤخراً بفضل سياسة التيسير النقدي، لكن التشديد المالي حد من سرعة النمو. سجل الناتج الإجمالي الفعلي نمواً أقوى من المتوقع خلال النصف الأول من العام

د. فهد التركي

رئيس الدراسات والأبحاث

falturki@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com



رغم تأثير عدم اليقين إزاء السياسة النقدية، حقق الاقتصاد الأمريكي أداء قوي نسبياً...

مدعوماً بنمو قوي في الاستهلاك وتحسن ملحوظ في موقف صافي التجارة الخارجية، لكن التأثير اللاحق لخفض الميزانية وارتفاع أسعار الطاقة سيؤدي على النمو ضعيفاً على الأرجح خلال الفترة المتبقية من العام ومن ثم نتوقع أن يكون النمو السنوي للعام 2013 ككل عند 1,7 بالمائة على أساس سنوي منخفضاً من 2,2 بالمائة للعام السابق. ستصدر مسألة عدم اليقين إزاء السياسة المالية مواضيع البحث لدى مناقشة الكونجرس قوانين جديدة للإنفاق للاستمرار في تمويل الحكومة لتفادي تعطل قانون الميزانية بحلول 1 أكتوبر والحاجة إلى زيادة سقف الدين. ومع ذلك، هناك "تحسن تراكمي" في الاقتصاد عكسته البيانات الإيجابية لمؤشرات النمو الاستهلاكي وسوق المساكن والطلب على الاستثمار وحجم الوظائف والتي ستعمل جميعها على خلق زخم إيجابي للنمو الاقتصادي. ورغم أن هذا التحسن سيدفع بالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الأرجح للبدء في الإبطاء التدريجي لوتيرة شرائه الأصول هذا الأسبوع، إلا أن مستوى التحسن ليس كافياً لامتناس خفض كبير في برنامج التيسير الكمي الذي يبلغ 85 مليار دولار. وفي جميع الأحوال، فإن السياسة النقدية للولايات المتحدة ستبقى متكيفة مع الظروف ويستبعد رفع أسعار الفائدة قبل عام 2015.

...وربما يقود ذلك إلى إقدام الاحتياطي الفيدرالي على خفض وتيرة مشترياته الشهرية من الأصول بصورة تدريجية.

خرجت منطقة اليورو من خاتمة الركود في الربع الثاني...

تحسن النشاط الاقتصادي لمنطقة اليورو بصفة عامة وسجل الناتج الإجمالي الفعلي في الربع الثاني من العام الجاري أول نمومي إيجابي (0,3 بالمائة) منذ الربع الثالث لعام 2011، في أعقاب نمو مخيب للأمال في الربع الأول (-0,3 بالمائة). وتحققت أكبر المكاسب خلال الربع الثاني في ألمانيا وفرنسا بفضل المساهمة الكبيرة من قطاع الصناعة، بينما بقيت الدول الطرفية في خاتمة الركود وإن كانت وتيرة الانكماش لديها قد تباطأت في الربع الثاني. ولكن، لا يتوقع أن يكون هذا النمو الإيجابي كافياً لخلق تأثير واضح على معدلات البطالة أو التخلص من عبء ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلي، خاصة مع المزيد من برامج التقشف التي تلوح في الأفق. في الواقع، نجد أن معدل البطالة يواصل ارتفاعه كما أن الزيادة المحتملة في تكلفة الدين خاصة في الدول الطرفية بسبب العوامل الخارجية ربما تقوّض ظروف التمويل التي تشهد بعض التحسن وربما تضعف كذلك مؤشرات الثقة لدى الشركات والمستهلكين (الشكل رقم 2).

...لكن الانتعاش لم يكن قوياً بحيث يخلق تأثير واضح على معدلات البطالة أو نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلي.

دعمت السياسات المالية والنقدية الجريئة في اليابان الانتعاش الاقتصادي...

في اليابان، يتوقع أن تدعم السياسات المالية والنقدية الجريئة النشاط الاقتصادي على المدى القصير، لكنها ستزيد من المخاوف من تغذية الدين العام على المدى المتوسط. في الربع الثاني، انتعش النمو الاقتصادي بسبب قوة الاستهلاك والصادرات والإنفاق الرأسمالي في القطاعين العام والخاص. نما الإنفاق الاستهلاكي بفضل الارتفاع الكبير في أسواق الأسهم، في حين تحسنت الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة الين الذي أدى إلى انتعاش تدريجي في الإنفاق الرأسمالي. كذلك كشفت بيانات الإنتاج الصناعي أن الانتعاش الاقتصادي لا يزال يسير بوتيرة قوية، ولكنه ربما يتباطأ بسبب توجه الحكومة نحو رفع ضريبة الاستهلاك (ضريبة القيمة المضافة). في هذه الحالة، نتوقع أن يعلن بنك اليابان تمديد برنامجه لشراء الأصول أو ربما تصادق الحكومة على حزمة إجراءات مالية إضافية.

...لكن تبقى المخاوف من تغذية الدين العام على المدى المتوسط.

الشكل رقم 1: نمو الناتج الإجمالي العالمي

(نسبة مئوية؛ تقديرات صندوق النقد الدولي)

2014 توقعات	2013 توقعات	2012	2011	2010	2009	
3.8	3.1	3.1	3.9	5.2	-0.6	العالم
2.7	1.7	2.2	1.8	2.4	-3.1	الولايات المتحدة
1.2	2.0	1.9	-0.6	4.7	-5.5	اليابان
0.9	-0.6	-0.6	1.5	2.0	-4.4	منطقة اليورو
1.5	0.9	0.3	1.0	1.8	-4.0	المملكة المتحدة
7.7	7.8	7.8	9.3	10.4	9.2	الصين
5.4	5.0	4.9	6.2	7.6	2.7	الأسواق الناشئة
3.7	3.1	4.4	3.9	5.5	3.0	الشرق الأوسط



عوض التحسن في الاقتصادات المتقدمة جزئياً تباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. لقد تسببت سياسات التيسير النقدي التي اعتمدها الاقتصادات المتقدمة في تدفق رؤوس أموال كبيرة إلى الأسواق الناشئة، ما أدى إلى انخفاض تكلفة التمويل الخارجي وتدني أسعار الفائدة المحلية وزيادة نمو القروض وارتفاع الاستهلاك والاستثمار في تلك الأسواق. ورغم أن تلك المؤشرات ظلت تحافظ على معدلات نمو قوية في معظم الأسواق الناشئة منذ الأزمة المالية، إلا أن تباطؤ الطلب من الاقتصادات المتقدمة وتشديد السياسات المالية المحلية وتراجع الاستثمارات الخاصة في بعض الاقتصادات الناشئة الرئيسية والتخوف من التخلي عن سياسة التيسير الكمي في الولايات المتحدة أثرت سلباً على النمو في الاقتصادات الناشئة. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن العديد من الاقتصادات الناشئة تتمتع بمعطيات قوية، تشمل التركيبة السكانية وانخفاض معدلات المديونية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. وهناك فرصة لتبني سياسات تدعم النمو في الدول التي لا يمثل فيها التضخم هاجساً. وهكذا، فالنمو في تلك الاقتصادات رغم تراجعها يظل قوياً مقارنة بمستوى النمو لدى الاقتصادات المتقدمة (الشكل 3). وهناك عامل خطورة ضد هذه التوقعات، وهو استمرار تدفق الأموال خارج تلك الدول ومن ثم خلق المزيد من الضغوط على عملات الأسواق الناشئة، الأمر الذي قد يدفع البنوك المركزية إلى تشديد سياساتها النقدية وهو إجراء سيؤدي في النهاية إلى تراجع النمو الاقتصادي.

توقعاتنا للاقتصاد السعودي

عدلنا بعض تقديراتنا للعام 2013 بحيث تعكس أحدث البيانات الواردة عن مختلف قطاعات الاقتصاد. جاء متوسط إنتاج النفط خلال الفترة من بداية العام وحتى تاريخه متسقاً مع تقديراتنا، لكن الأسعار سجلت خلال الشهرين الماضيين مستويات أكثر ارتفاعاً من توقعاتنا. وبناءً على ذلك، فقد عدلنا تقديراتنا لمتوسط خام برنت برفعه إلى 108 دولار للبرميل هذا العام، مع الإبقاء على المتوسط السنوي للإنتاج عند 9,6 مليون برميل في اليوم، منخفضاً بنسبة 1,7 بالمائة عن مستواه العام الماضي. وبالتالي، رفعتنا تقديراتنا لفائض الميزانية وفائض الحساب الجاري على حد سواء. أما بالنسبة للاقتصاد غير النفطي، فقد خفضنا توقعاتنا لبعض القطاعات القيادية التي جاء أدائها في النصف الأول من العام أقل من المتوقع. وفي ظل هذه التوقعات، فإن تقديرنا الكلي لنمو الناتج الإجمالي الفعلي في المملكة خلال عام 2013 تراجع بدرجة طفيفة إلى 4 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

قطاع النفط

رغم ارتفاع إنتاج النفط السعودي إلى مستوى يقترب من المستويات القياسية خلال الشهرين الماضيين، لا يزال متوسط الإنتاج للفترة من بداية العام وحتى أغسطس الذي بلغ 9,5 مليون برميل في اليوم يتسق مع توقعاتنا التي تقدر متوسط الإنتاج عند 9,6 مليون برميل في اليوم، بانخفاض نسبته 1,7 بالمائة عن العام

تراجع النمو في الاقتصادات الناشئة إلى مستويات أقل...

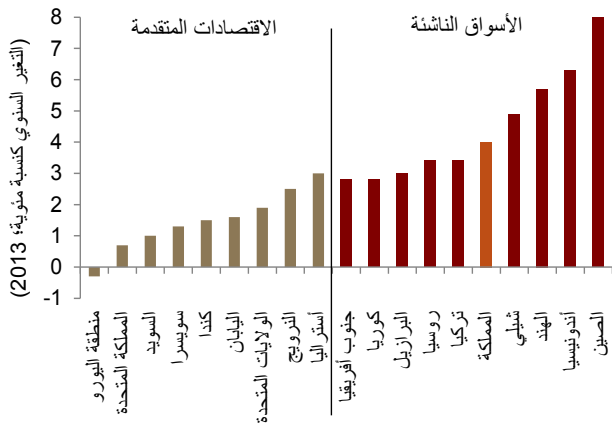
...وشكل تدفق رؤوس الأموال خارج تلك الدول أحد أهم الأسباب...

...ومع ذلك لا يزال أعلى من مستوياته في الاقتصادات المتقدمة...

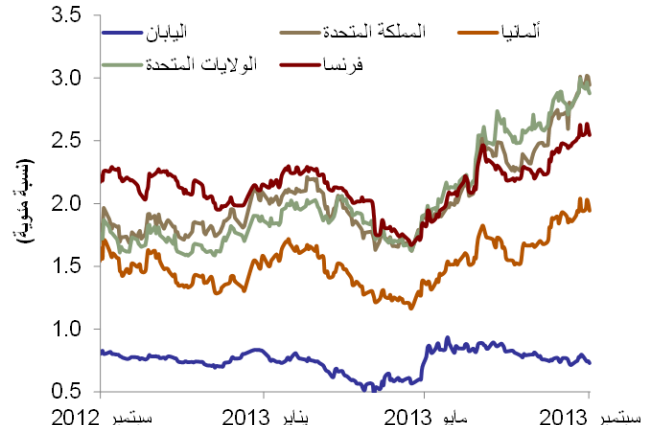
عدلنا توقعاتنا لنمو الناتج الإجمالي المحلي الفعلي في المملكة...

...بحيث تعكس البيانات التي وردت مؤخراً.

الشكل 3: توقعات النمو للاقتصادات المتقدمة مقارنة بالاقتصادات الناشئة للعام 2013



الشكل 2: العائدات الاسمية لسندات الاقتصادات المتقدمة أجل 10 سنوات





الماضي. ويعني ذلك أن المملكة ستخفض إنتاجها تدريجياً إلى مستوى يتراوح بين 9,7 إلى 9,8 مليون برميل في اليوم خلال الفترة المتبقية من العام، ولكن تظل احتمالات زيادة الإنتاج عن هذا المعدل قائمة نتيجة لتزايد انقطاعات الإمداد غير المتوقعة في سوق النفط مؤخراً. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن انقطاعات غير متوقعة في الإمدادات خلال الصيف أدت إلى انخفاض المعروض من النفط على مستوى العالم بنحو 2,8 مليون برميل في اليوم، وهو أكبر انخفاض خلال عامين. ويقدر إجمالي نقص الإمدادات من دول أوبك بنحو 2 مليون برميل في اليوم يعود معظمه إلى انخفاض الإنتاج من ليبيا والعراق وجنوب السودان، إضافة إلى انقطاعات إنتاج النفط من سوريا ونيجيريا ونتيجة للعقوبات المفروضة على إيران. وستدفع هذه الضبابية التي تحيط بإمدادات النفط العالمية بالمستهلكين إلى زيادة مخزوناتهم من النفط الخام والبتروول. إضافة إلى ذلك، لا تزال المخزونات التجارية من النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقل عن متوسطها للسنوات الخمس الأخيرة، حيث جاء التراكم الموسمي للمخزونات خلال الصيف مخيباً للآمال.

استجابة لتلك الظروف، رفعت المملكة إنتاجها إلى مستوى مرتفع جداً خلال الشهور القليلة الماضية. وفقاً لبيانات رسمية بلغ متوسط الإنتاج خلال شهري يوليو وأغسطس أكثر من 10 مليون برميل يومياً. ورغم أن هذا الارتفاع يعود جزئياً إلى زيادة الاستهلاك المحلي حيث تسبب حرارة الصيف في زيادة الطلب على الكهرباء، لكنه كذلك يعكس في جزء منه سعي المملكة لسد العجز الناجم عن نقص الإمدادات من دول أوبك الأخرى (شكل 4). كانت الإمدادات الإضافية من المملكة كافية لتلبية الطلب على النفط، لكنها لم تستطع تقليل علاوة المخاطر الجيوسياسية التي أضيفت على أسعار النفط. وكلما زادت المملكة إنتاجها يقل حجم الطاقة الاحتياطية لديها، وبالتالي تنقل الفرصة المتاحة لتلبية أي انقطاع جديد في الإمدادات، إضافة إلى ذلك، فإن المخاوف من أن يؤدي التدخل العسكري في سوريا إلى زيادة التوتر السياسي في الشرق الأوسط واحتمالات انتقال تأثيراته إلى الدول المجاورة انعكست كذلك سلباً على مؤشرات الثقة في السوق.

نتيجة لتلك الأوضاع، بلغ متوسط سعر خام برنت 110 دولار للبرميل حتى اللحظة الحالية من عام 2013 وبلغ 114 دولار للبرميل منذ نهاية يوليو. وبناءً عليه، رفعتا تقديراتنا لخام برنت بحيث تعكس مستوى الأسعار المرتفعة حالياً، والآن نتوقع أن يصل متوسطه للعام الجاري 108 دولار للبرميل. ولا تزال نتوقع تراجع أسعار النفط خلال الفترة المتبقية من العام، لكن هذا التوقع قد لا يتحقق في حال تطور الوضع في سوريا إلى تدخل عسكري. وفي غياب سيناريو التدخل، فمن المرجح أن تخف حدة انقطاع الإمدادات خلال الربع الأخير من العام وسيؤدي ذلك إلى تقلص ضغوط تصاعد الأسعار، حيث يتوقع أن يحافظ نمو إنتاج النفط من أمريكا الشمالية على مسار تصاعدي، كما ينتظر أن يؤدي تراجع الاستهلاك المحلي في المملكة إلى رفع الطاقة الاحتياطية العالمية (شكل 5). كذلك سيرتفع إنتاج العراق، بعد أن تبدأ عمليات الإنتاج من حقلي مجنون وغراف خلال أشهر قليلة. إضافة إلى ذلك، سيظل نمو الطلب العالمي على النفط ضعيفاً على الأرجح نتيجة لتراجع معدلات النمو في الاقتصادات الناشئة الرئيسية إلى مستويات أقل.

رغم اقتراب إنتاج السعودية من النفط من أعلى مستوى له على الإطلاق خلال يوليو وأغسطس...

...يهدف التعويض عن انقطاعات لم تكن متوقعة في إمدادات النفط العالمية...

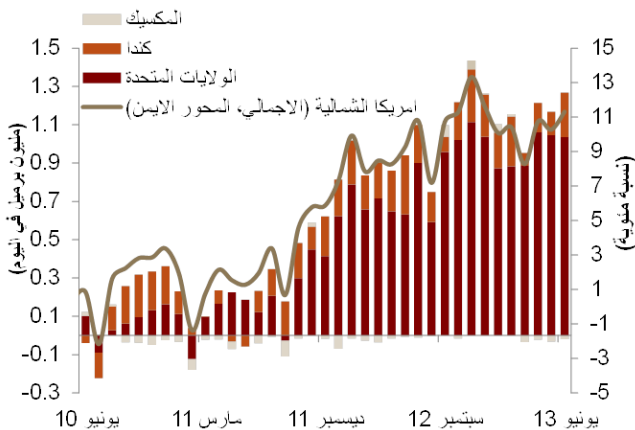
...لم تحد هذه الزيادة في الإنتاج من ارتفاع الأسعار إلا جزئياً...

...وذلك بسبب علاوة المخاطر الجيوسياسية التي أضيفت حالياً لأسعار النفط...

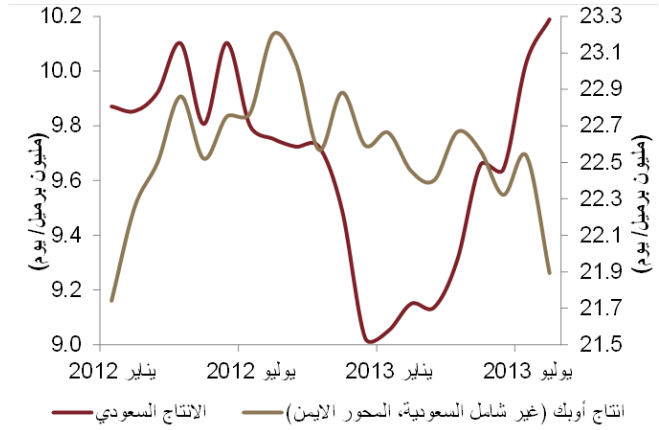
...والتي أدت إلى وصول متوسط سعر خام برنت حتى تاريخه إلى 110 دولار للبرميل، وارتفاعه إلى 114 دولار منذ نهاية يوليو.

لذا، عدلنا توقعاتنا لمتوسط خام برنت لعام 2013 ككل برفعه إلى 108 دولار للبرميل.

الشكل 5: التغير في إنتاج النفط في أمريكا الشمالية



الشكل 4: إنتاج النفط الخام في دول أوبك





القطاع غير النفطي

يظل الإنفاق الحكومي الكبير هو المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الفعلي في المملكة، ونتوقع أن تبقى إيرادات النفط مرتفعة بدرجة كافية لدعم الثقة لدى الشركات والمستثمرين. ونعتقد أن هناك تقدماً بشأن ترسية العقود وتنفيذ المشاريع مقارنة بالعام الماضي. ويبين مؤشر مديري المشتريات حدوث توسع كبير في نشاط القطاع الخاص غير النفطي (الشكل 6). كذلك، تشير بيانات أخرى حول الإنفاق الاستهلاكي وإنتاج الاسمنت والقروض المصرفية وأنشطة النقل والتشييد إلى نمو قوي في القطاع غير النفطي.

لم يحدث تغيير كبير في نمو القطاع غير النفطي الذي بلغت نسبته 4,5 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في النصف الأول من العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. عوّض النمو القوي الذي حققه قطاع الخدمات الحكومية في النصف الأول من العام جزءاً من ضعف القطاعات القيادية في القطاع غير النفطي (التجزئة، والتشييد والمرافق) والتي جاء نموها أقل من المتوقع (الشكل 7). تطبيق الأنظمة الجديدة في سوق العمل ضغط على النمو في قطاعي التجزئة والتشييد خلال الربع الثاني، في حين أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الحكومية (الشكل 8). نتوقع أن تتحسن وتيرة نمو القطاع غير النفطي في النصف الثاني من العام، بعد أن يتمكّن القطاع الخاص من التكيف مع الوضع الجديد في سوق العمل. وآلآن، نخفض بدرجة طفيفة تقديراتنا لنمو القطاع الخاص غير النفطي من 6,3 بالمائة إلى 6 بالمائة خلال عام 2013. وبناءً على البيانات الصادرة حتى اللحظة من العام، فقد عدلنا توقعاتنا لمختلف القطاعات كما يلي:

- تشير البيانات الشهرية إلى نمو قوي في الإنفاق الاستهلاكي، حيث ارتفعت قيمة السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي خلال الشهور السبعة الأولى من العام بنسبة 8,8 بالمائة عن مستواها من نفس الفترة من العام الماضي؛ وكذلك نمت معاملات نقاط البيع بنسبة 22 بالمائة. وفي الواقع، سجل كلا المؤشرين أعلى مستوى لهما على الإطلاق خلال السبعة شهور الأولى من العام. ونتيجة لذلك، فقد حقق قطاع التجزئة، الذي يشمل البيع بالجملة والمطاعم والفنادق، أحد أعلى معدلات النمو بين مختلف القطاعات خلال النصف الأول من العام، مرتفعاً بنسبة 6,6 بالمائة على أساس سنوي، ولكن النمو جاء أقل من المتوقع نتيجة لتأثر القطاع بالتغيرات في سوق العمل. علاوة على ذلك، ستعمل زيادة الأجور الاسمية والنمو السكاني المضطرد على الإبقاء على قطاع التجزئة مرتفعاً للفترة المتبقية من العام. لكن يتوقع أن يكون تأثير النمو القوي لقطاع التجزئة على بقية الاقتصاد معتدلاً نسبياً، وذلك لأن الكثير من الإنفاق الاستهلاكي يذهب إلى السلع المستورة؛ فحجم واردات السلع الاستهلاكية القادمة عبر موانئ المملكة خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري فاق حجمها خلال نفس الفترة من عام 2012 بنسبة 6 بالمائة.

لا يزال الإنفاق الحكومي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد غير النفطي.

تشير أحدث البيانات إلى نمو قوي في القطاع غير النفطي.

نما الاقتصاد بنسبة 4,5 بالمائة على أساس المقارنة السنوية في النصف الأول...

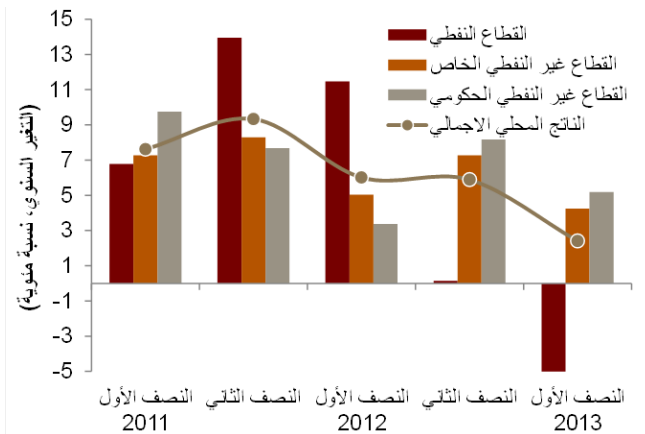
...قاد النمو قطاعات التجزئة والتشييد والخدمات الحكومية.

ظل الاستهلاك الشخصي قوياً...

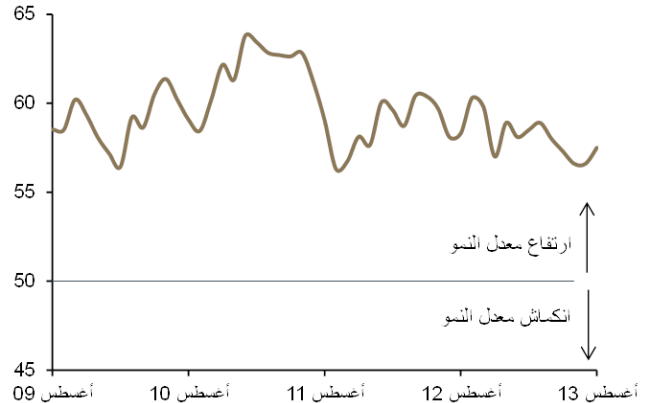
...بفضل ارتفاع الدخل المتاح للإنفاق...

...لكنه ربما يتراجع بعد أن يتمكن سوق العمل من تكيف نفسه مع النظام الجديد.

الشكل 7: النمو الاقتصادي حسب القطاعات الرئيسية



الشكل 6: مؤشر مديري المشتريات





كذلك تشير البيانات إلى نمو قوي في قطاع التشييد الذي ارتفع بنسبة 6,6 بالمائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام الجاري وإن كان أقل من المأمول. ارتفع إنتاج الاسمنت خلال الشهر الثمانية الأول من العام بنسبة 8 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، رغم التراجع الموسمي في الآونة الأخيرة (الشكل 9). وفي نفس الوقت، يتوقع أن ترتفع وتيرة ترسية العقود خلال العام الجاري، حيث تقدّر مجلة "ميدل إيست إيكونوميك دايجست" قيمة العقود التي يتوقع أن تتم ترسيتهما هذا العام بنحو 70 مليار دولار أو بزيادة نسبتها 40 بالمائة على أساس المقارنة السنوية؛ وبالأساس تشتمل جميع تلك العقود على بعض أعمال تشييد. كذلك تبنت الحكومة مؤخراً آلية جدية لتفعيل عملية مراقبة تنفيذ المشاريع بهدف ضمان إنجازها في المواعيت المحددة. إضافة إلى ذلك، فإن التزام الحكومة بتقديم دعم قوي إلى قطاع المساكن على مدى السنوات القليلة القادمة سيسهم في بقاء التشييد كأحد أسرع القطاعات نمواً. وقد صدر مؤخراً مرسوم ملكي يهدف إلى تسهيل تطوير العقار السكني تم بمقتضاه السماح لوزارة الإسكان بمنح الأراضي المطوّرة إضافة إلى قروض المساكن بدون فوائد إلى المواطنين السعوديين. كذلك، ضاعف صندوق التنمية العقاري قروضه خلال العامين الماضيين، حيث بلغت القروض غير المسددة في نهاية سبتمبر العام الماضي 94,5 مليار ريال مقارنة بـ 77,6 مليار ريال في نهاية عام 2010. ولذلك، نتوقع أن تعمل جميع تلك العوامل الإيجابية على موازنة التأثير السلبي لتغيرات سوق العمل على قطاع التشييد.

سجل قطاع النقل والتخزين والاتصالات نمواً أقل من المتوقع خلال النصف الأول من العام بلغت نسبته 2,6 بالمائة. لا تتوفر تفاصيل بشأن نمو هذا القطاع، لكننا نعتقد أن ضعف النمو يعود إلى تراجع مساهمة قطاع الاتصالات، حيث يفترض أن يكون قطاع النقل يحقق نمواً جيداً بسبب تزايد حجم الصادرات والواردات وارتفاع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تتطلب نقل المعدات والمواد. كذلك سيستفيد قطاع النقل من اكتمال عدد من مشاريع النقل هذا العام تشمل اكتمال المرحلة الأولى من ميناء الألفية في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية الذي تبلغ طاقته التشغيلية 3,8 مليون وحدة مقاس 20 قدم سنوياً إضافة إلى عدد من مشاريع الخطوط الحديدية التي ستري النور هذا العام. من ناحية أخرى، يبدو أن نمو قطاع الاتصالات يشهد تباطؤاً، حيث تراجع عدد مشتركى الهاتف النقال بنسبة 2 بالمائة في الربع الأول من عام 2013 كما انخفض معدل انتشار الهواتف النقالة إلى 177 بالمائة. لكن مساهمة خدمات الانترنت والبرود باند لا تزال إيجابية، حيث بلغت نسبة الانتشار في هاتين الخدمتين حتى الربع الأول لعام 2013 نحو 55 بالمائة و 49,6 بالمائة على التوالي، ما يدل على أنه لا تزال هناك فرصة للنمو.

لا يتم نشر معلومات عن الإنتاج الصناعي، لكن البيانات التي تصدرها الموائع تعطي مؤشرات لحجم صادرات المنتجات المصنعة. وتشير بيانات من ميناء جدة الإسلامي إلى أن صادرات البتروكيماويات خلال الثمانية أشهر الأولى من العام تراجعت بنسبة 16 بالمائة مقارنة بمستواها خلال نفس الفترة من عام

يتوقع أن يحافظ قطاع التشييد على مساهمة قوية في النمو الكلي للناتج الإجمالي المحلي...

...مستفيداً من الانتعاش الكبير في سوق المشاريع الحكومية والخاصة..

...وكذلك من الآلية الجديدة التي تبنتها الحكومة لمراقبة تنفيذ المشاريع...

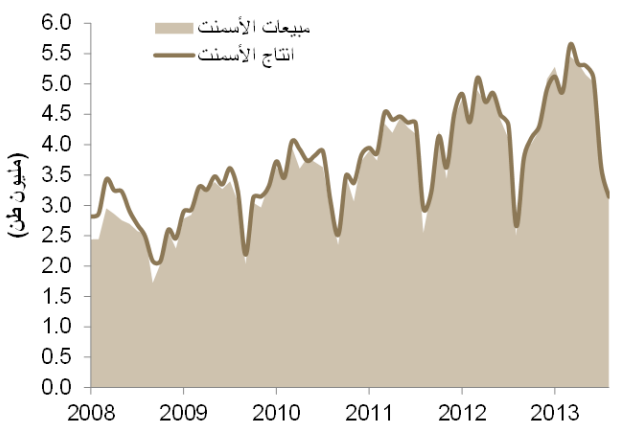
...لكن القطاع يواجه تحديات جراء التغيرات في سوق العمل.

تباطأ نمو قطاع النقل والاتصالات إلى 2,6 بالمائة على أساس سنوي في النصف الأول من العام...

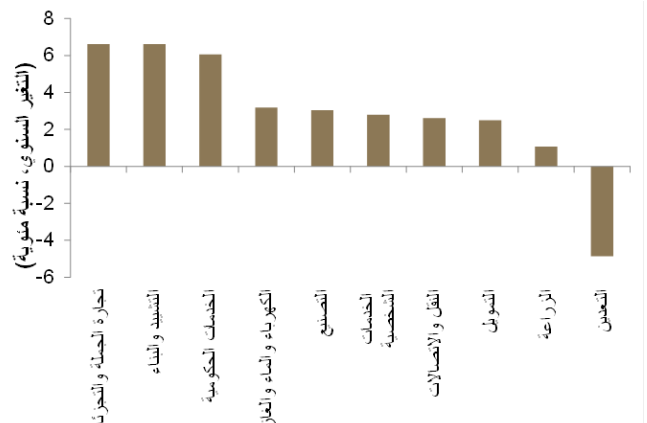
...عكساً لتباطؤ النشاط في قطاع الاتصالات.

نما القطاع الصناعي بنسبة 3 بالمائة على أساس سنوي في النصف الأول...

الشكل 9: إنتاج الاسمنت ومبيعاته



الشكل 8: نمو القطاعات في النصف الأول لعام 2013





...ويعود ذلك جزئياً إلى تباطؤ الطلب العالمي.

يتوقع أن يتحسن نمو القطاع الصناعي في النصف الثاني من العام.

نمو القطاع الخاص سيتسبب في زيادة الطلب على الخدمات المالية...

...ما يؤدي إلى نمو قوي في القروض المصرفية إلى القطاع الخاص...

...وسيسهم في تحقيق البنوك أعلى مستوى أرباح لها على الإطلاق هذا العام.

2012، بينما ارتفعت صادرات المنتجات الصناعية بنسبة 12 بالمائة خلال نفس الفترة. ربما يؤدي ضعف الطلب العالمي إلى تراجع نمو الصادرات الصناعية خلال ما تبقى من العام، لكن الطلب المحلي سيكون إيجابياً. وحيث أن هناك مصانع جديدة قادمة في الطريق إضافة إلى توسيع المصانع القائمة خصوصاً في قطاعي الاسمنت والبلاستيك، فإن ذلك سيسهم في زيادة الإنتاج وبالتالي دعم النمو. إضافة إلى ذلك، سيستفيد قطاع الصناعة من مجمع الألمونيوم الضخم التابع لشركة "معادن" والمخطط أن يبدأ إنتاجه في الربع الأخير من العام الجاري.

• إن الأداء القوي للقطاع الخاص سيصب في مصلحة زيادة النمو في القطاع المالي. وتشير البيانات الخاصة بالشهور السبعة الأولى من العام إلى أن القروض المصرفية ارتفعت بصورة مضطربة خلال عام 2013؛ وفي حال تواصل هذه الوتيرة فإن الزيادة الإضافية خلال هذا العام ستقترب من أعلى مستوى لها على الإطلاق (الشكل 10). ونسبة لارتياح البنوك لظروف وشروط الإقراض وكذلك لأوضاعها المالية، نتوقع أن يصل النمو السنوي للقروض هذا العام إلى 16 بالمائة. وفي ظل أسعار فائدة متدنية وعائدات استثمارية ضئيلة في معظم المناطق الأخرى من العالم، فإن تركيز البنوك سينصب كذلك على الأرجح على تقديم القروض إلى الشركات الصغيرة التي ارتفع طلبها على الائتمان خلال السنوات الأخيرة. كذلك، ارتفعت القروض الاستهلاكية مؤخراً نتيجة للطلب على المساكن وارتفاع الدخل (الشكل 11). ويرجح أن تقود تلك العوامل مجتمعة إلى جعل البنوك السعودية تسجل هذا العام أرباحاً قياسياً.

التضخم

سجل التضخم في مؤشر تكلفة المعيشة في المملكة ارتفاعاً بلغ متوسطه 3,8 بالمائة على أساس سنوي خلال الشهور السبعة الأولى من العام الجاري مقارنة بمتوسط تضخم عند 3,7 بالمائة للفترة المقابلة من العام الماضي. وشكلت الأسعار في فتي الأغذية والإيجارات العوامل الرئيسية للتضخم حتى المرحلة الحالية من عام 2013، بينما تراجع التضخم الأساسي- وهو مقياس مقدر عن طريق جدوى للاستثمار- بدرجة طفيفة مؤخراً. (الشكل 12).

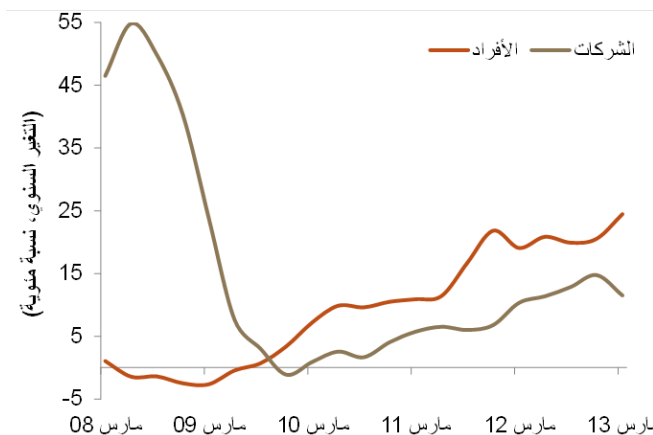
ارتفع تضخم الأغذية بنسبة 6 بالمائة على أساس سنوي حتى اللحظة من العام مقارنة بـ 4,6 المائة لنفس الفترة من العام الماضي، ونعتقد أن الارتفاع في أسعار الغذاء يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة الطلب المحلي نتيجة لزيادة الدخل المتاح للإنفاق. أيضاً، ربما يعكس المسار الصاعد لأسعار الغذاء اضطراب عمليات نقل الأغذية التي ترد من سوريا أو مصر أو غيرها بسبب استمرار النزاع المسلح في الأولى والاضطرابات السياسية في الثانية. ونتيجة لذلك، لا يعكس تضخم الأغذية في المملكة أسعار الغذاء العالمية، حيث تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) إلى أن متوسط تضخم أسعار الأغذية العالمية لم يتعدى 0,2 بالمائة على أساس سنوي خلال الفترة من بداية يناير إلى يوليو من هذا العام.

لم يحدث تغيير كبير في التضخم الشامل حتى اللحظة من العام مقارنة بالعام الماضي...

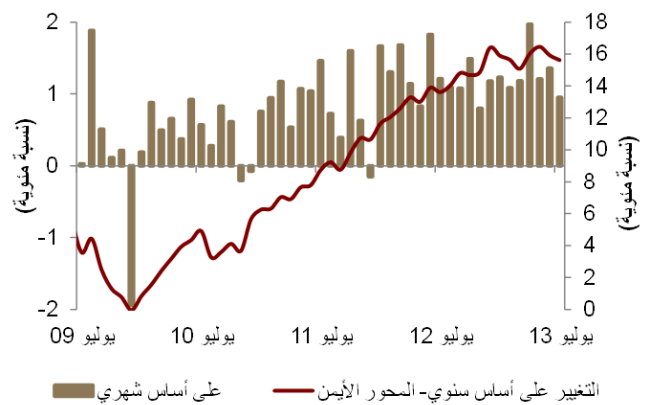
...ولكن هناك زيادة في مساهمة فئة الأغذية...

...التي اختلفت عن المسار الذي اتخذته الأسعار العالمية للأغذية بسبب زيادة الطلب والمخاطر الجيوسياسية.

الشكل 11: القروض المصرفية إلى الشركات والأفراد



الشكل 10: القروض المصرفية إلى القطاع الخاص





تباطأ تضخم الإيجارات، الذي يعتبر المحرك الرئيسي الثاني للتضخم المحلي، إلى 3,3 بالمائة على أساس سنوي كمتوسط للشهور السبعة الأولى من العام مقارنة بمتوسط 4,7 بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي. أدى ارتفاع عدد العاملين السعوديين في القطاعين العام والخاص وزيادة المرتبات إلى دفع الإيجارات إلى الأعلى في الفترة الأخيرة، لكن المساكن الإضافية التي دخلت السوق حدت من تصاعد مسار الارتفاع. لكن، أي تأجيل في تنفيذ برامج الحكومة للإسكان التي تبنتها مؤخراً سيقود إلى زيادة كبيرة في أسعار الإيجارات في ظل التركيبة السكانية الحالية للمملكة. أما التضخم الأساسي، وهو مقياس مقدّر من قبل جدوى للاستثمار ويقوم على استبعاد التضخم في فئتي الأغذية والإيجارات، فقد حافظ على مسار تدريجي نازل منذ بداية العام، حيث تراجع هذا التضخم خلال الفترة من بداية العام وحتى أبريل بنسبة 0,7 بالمائة مقارنة بـ 1,3 بالمائة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ورغم أن تقديراتنا لمتوسط التضخم لهذا العام وهي في حدود 3,8 بالمائة تتسق مع متوسط التضخم للأعوام الخمس الأخيرة في المملكة، لكن من المحتمل أن يأتي التضخم أعلى من توقعاتنا نتيجة للعوامل المحلية لأن تأثير العوامل الخارجية سيظل ضئيلاً على الأرجح. فرغم انتعاش النمو لدى العديد من شركاء المملكة التجاريين، لكن لا يزال لديها الكثير من الطاقة الإنتاجية الفائضة التي لم تستغل مع معدلات بطالة لا تزال مرتفعة، ما يعني تراجع احتمالات تسلسل ضغوط تضخمية من تلك الدول إلى المملكة (الشكل 13). ويرجع وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي- أن تنكمش الأسعار المرجحة للسلع غير النفطية بنحو 0,9 بالمائة هذا العام. إلى جانب ذلك، سيؤدي بقاء الدولار (وبالتالي الريال) قوياً مقابل عملات الشركاء التجاريين الآخرين خصوصاً من الدول الناشئة إلى تقليص أي ضغوط تضخمية خارجية.

أما على الصعيد المحلي، فستنشأ الضغوط التضخمية من أوضاع النقد المحلي والإنفاق الحكومي والارتفاع في الدخل المتاح للإنفاق والإصلاحات الحالية والمتوقعة في سوق العمل. زاد عرض النقود الشامل هذا العام، حيث ارتفع من بداية العام وحتى يوليو بنسبة 5,8 بالمائة مقارنة بنمو عند 4,7 بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي، لكن لم يطرأ تغيير كبير في نمو الناتج الإجمالي للقطاع غير النفطي. كذلك واصلت القروض المصرفية المقدمة إلى القطاع الخاص مسارها الإيجابي القوي، مرتفعة بنسبة 9 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى يوليو، وهي مرشحة لمزيد من الارتفاع في ظل انخفاض أسعار الفائدة وزيادة الكبيرة في الودائع تحت الطلب. وتأتي الزيادة في هذه الفئة من الودائع التي نمت بنسبة 10,4 بالمائة من بداية العام وحتى يوليو نتيجة لارتفاع الدخل المحلي المتاح للإنفاق. وبما أن الجهود الحالية لزيادة العمالة السعودية في القطاع الخاص ستسهم في رفع الدخل المتاح للإنفاق وهو ما سيقود إلى التضخم الناجم عن الطلب، فيتوقع كذلك أن تؤدي إلى التضخم الناجم عن التكلفة، رغم عدم وجود دليل قوي على أنها تسببت في ذلك حتى الآن. علاوة على

تباطأ تضخم الإيجارات هذا العام، ولكنها لا تزال مرتفعة...

...نتيجة لقوة الطلب على المساكن وارتفاع الدخل...

نتوقع أن يبلغ معدل التضخم للعام 2013 ككل 3,8 بالمائة على أساس سنوي...

...حيث تبقى الضغوط التضخمية الخارجية منخفضة...

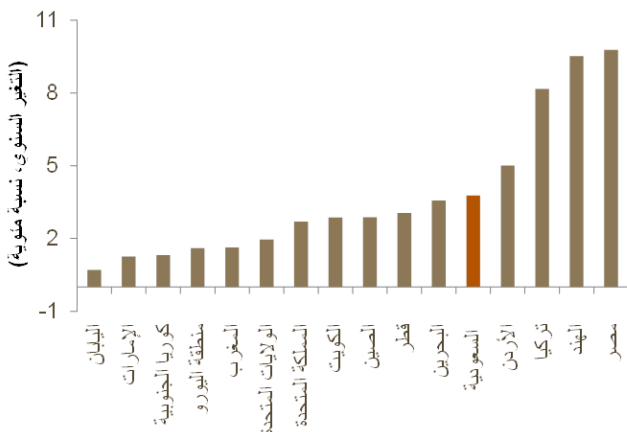
...بينما تظل العوامل المحلية تشكل المصدر الرئيسي للتضخم.

سيؤدي نمو عرض النقود الشامل وارتفاع الطلب على القروض إلى زيادة مخاطر ارتفاع التضخم نتيجة عوامل محلية...

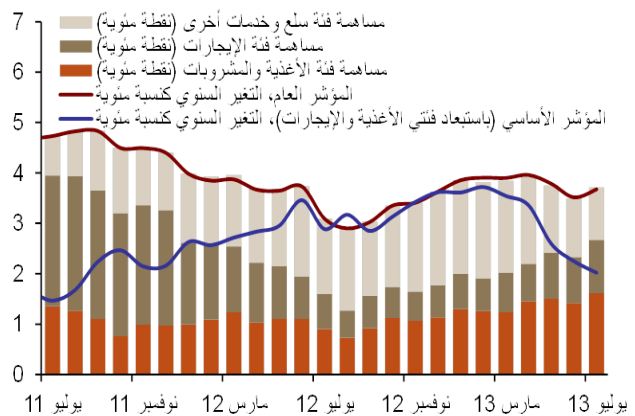
...وكذلك ستفعل البرامج الجديدة التي تهدف إلى إصلاح سوق العمل.

الشكل 13: أحدث معدلات التضخم الشامل لدى شركاء المملكة

التجارين



الشكل 12: التضخم الشامل ومكوناته





ذلك، يُنتظر أن يسهم التعديل المتوقع إجراؤه على نطاقات (برامج السعودية) والذي يتضمن رفع أجور المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص في زيادة احتمالات ارتفاع الأسعار المحلية.

القطاع العام

نبي على توقعاتنا بأن تظل الموازنة العامة للدولة لهذا العام تسجل فائضاً (الشكل 14). وحتى برغم رفعنا لتقديرنا للإنفاق الحكومي، كذلك رفعنا توقعاتنا لفائض الميزانية إلى 7,2 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي (2011 مليار ريال) من 6,3 بالمائة من الناتج الإجمالي، ويعود ذلك في المقام الأول إلى رفع تقديرنا لأسعار النفط. . والآن نتوقع أن تبلغ الإيرادات الحكومية هذا العام 1096 مليار ريال نتيجة لارتفاع إيرادات النفط. وتحققت هذه الزيادة في إيرادات النفط أيضاً بسبب زيادة حصة الإنتاج النفطي المتاح للتصدير بنحو 2,9 نقطة مئوية حيث ارتفعت هذه الحصة إلى 79,6 بالمائة من إجمالي الإنتاج خلال النصف الأول من العام مقارنة بـ 76,7 بالمائة لنفس الفترة من العام الماضي. ويعني هذا الارتفاع أن نمو الاستهلاك المحلي للنفط، وهو مدعوم بدرجة كبيرة من الحكومة، يسجل تراجعاً فعلياً. وسيؤدي ذلك بدوره إلى تقليل تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على سعر النفط التعادلي للميزانية العامة الذي نقدره حالياً عند 69 دولاراً للبرميل لصادر الخام السعودي (ما يعادل نحو 75 دولاراً للبرميل لخام برنت). أيضاً، ستستفيد الإيرادات غير النفطية من زخم النشاط الاقتصادي المحلي غير النفطي، حيث يتوقع أن تصل هذه الإيرادات إلى 109,6 مليار ريال (3,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) أو زيادة نسبتها 7,6 بالمائة عن العام الماضي.

عدلنا بالرفع توقعاتنا لفائض الميزانية...

...نتيجة لتعديل تقديرنا لأسعار النفط...

...ستستفيد الإيرادات غير النفطية من ارتفاع الطلب على الخدمات الحكومية.

كذلك رفعنا تقديرنا للإنفاق الحكومي خلال العام...

...واضعين في الاعتبار الآلية الجديدة لمراقبة تنفيذ المشاريع.

الإنفاق الحكومي الذي يقدر بنحو 894,8 مليار ريال...

...يشكل المحرك الرئيسي للنمو.

لا تتوفر بيانات رسمية بشأن الإنفاق الحكومي، لكننا نبي على توقعاتنا بأن تتخطى الحكومة مستويات الصرف المقررة في الميزانية. ورغم أن التأخير في تنفيذ مشاريع التنمية قد حدّ نوعاً ما من توسع الإنفاق الرأسمالي خلال السنوات القليلة الماضية عما هو مأمول، لكننا نضع في الاعتبار التدابير الأخيرة التي ستؤدي إلى ارتفاع وتيرة تنفيذ المشاريع المعتمدة. نتيجة لذلك، عدلنا تقديرنا للإنفاق الرأسمالي برفعه إلى 285,9 مليار ريال، ما يعادل 10,2 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي مقارنة بـ 9,8 بالمائة العام الماضي. وحيث نقدر حجم الإنفاق الجاري في حدود 608,9 مليار ريال (21,7 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي)، فذلك يعني أن إجمالي الإنفاق الحكومي سيكون في حدود 894,8 مليار ريال (32 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي).

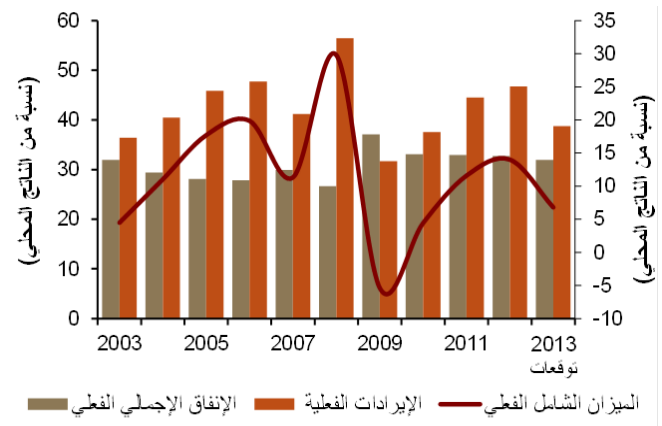
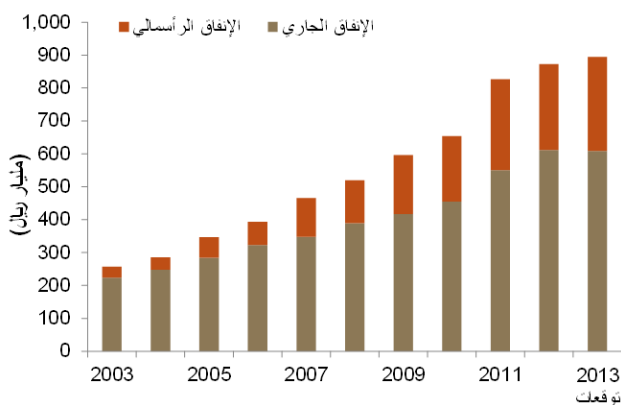
القطاع الخارجي

نتوقع انخفاضاً كبيراً في فائض الحساب الجاري في عام 2013 نتيجة لتراجع إيرادات الصادرات النفطية، رغم أن الفائض سيبقى في منطقة الرقم من خانتين. ينتظر أن يتراجع الفائض إلى 14,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 23,2 بالمائة من الناتج المحلي العام الماضي (الشكل 16)، كما يتوقع أن يهبط الفائض

زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار سيحافظ على فائض الحساب الجاري فوق مستوى 10 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي...

الشكل 15: الإنفاق الحكومي

الشكل 14: ميزانية الدولة





بالقيمة المطلقة بنسبة 35,7 بالمائة ليصبح 105,8 مليار دولار مقارنة بـ 164,8 مليار دولار عام 2012، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق. وعلى الجانب الآخر، يتوقع أن تنمو الواردات بسبب قوة الطلب المحلي ويرجح أن يأتي نموها أسرع من نمو الصادرات غير النفطية. وسيبقى ميزان الحسابات غير المنظورة، الذي يتألف من تدفق التحويلات الخارجية والدخل ومدفوعات ومقبوضات الخدمات، يسجل عجزاً كبيراً.

لا تتوفر بيانات رسمية عن ميزان المدفوعات إلا للربع الأول وهي بيانات عرضة للتعديل. حسب هذه البيانات، بلغ فائض الحساب الجاري 34 مليار دولار، متراجعاً بنسبة 27,9 بالمائة عن مستواه في نفس الربع من العام الماضي، وذلك نتيجة للتراجع الكبير في إيرادات النفط. وتراجعت مدفوعات الخدمات (أشياء مثل النقل والسفر والتمويل والاتصالات) قليلاً بسبب انخفاض مدفوعات خدمات السفر والخدمات المالية. كذلك تعمق وضع التحويلات الخارجية بدرجة طفيفة نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين الأجانب بنسبة 3 بالمائة على أساس المقارنة السنوية.

تتوفر بيانات أحدث بشأن موقف التجارة الخارجية، وهي تشير إلى أن قيمة الواردات خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري فاقت مستواها في نفس الفترة من العام الماضي بنسبة 9 بالمائة. وسجلت معظم فئات الواردات ارتفاعاً خلال تلك الفترة باستثناء المنتجات المعدنية والنباتية. ويتوقع أن يحافظ نمو الواردات على مساره الإيجابي نتيجة لتواصل العمل في تشييد البنية التحتية وتوسع الاقتصاد. أيضاً، ستؤدي زيادة الإنفاق الاستهلاكي إلى ارتفاع الواردات من الأجهزة المنزلية والسيارات والإلكترونيات.

بناءً على بيانات حجم الإنتاج والأسعار، نقدر المتوسط الشهري لصادرات النفط حتى اللحظة من العام في حدود 23 مليار دولار (الشكل 17). أما الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت بنسبة 2 بالمائة على أساس سنوي خلال الشهور الستة الأولى من العام، وقد انكسرت صادرات البتروكيماويات بنسبة 9 بالمائة. وبالنسبة للعام ككل، نتوقع أن تصل صادرات النفط إلى 289,4 مليار دولار منخفضة بنسبة 15 بالمائة عن مستواها عام 2012 نتيجة لتراجع الأسعار وحجم الإنتاج، بينما ينتظر أن ترتفع الصادرات غير النفطية بدرجة طفيفة لتبلغ 51 مليار دولار. وبناءً عليه، نتوقع أن يبلغ الفائض التجاري 190 مليار دولار عام 2013 متراجعاً من المستوى القياسي الذي سجله عام 2012 والذي بلغ 246,6 مليار دولار.

ستظل تحويلات العاملين الأجانب تشكل المصدر الرئيسي لتدفق الأموال خارج المملكة من الحسابات غير المنظورة. وسيبقى عدد العاملين الأجانب في المملكة مرتفعاً رغم الإجراءات الجديدة الرامية إلى زيادة عدد السعوديين في القطاع الخاص، وذلك بسبب ضخامة حجم أعمال التشييد والبنية التحتية. ونتيجة لذلك، يبدو أن التحويلات الخارجية للأجانب في طريقها لتسجيل أعلى مستوى لها على الإطلاق، حيث يتوقع أن تصل

...لكن هذا الفائض يقل كثيراً عن أكبر فائض على الإطلاق تحقق العام الماضي.

تشير بيانات الربع الأول إلى تراجع في فائض الحساب الجاري بنسبة 27,9 بالمائة على أساس سنوي.

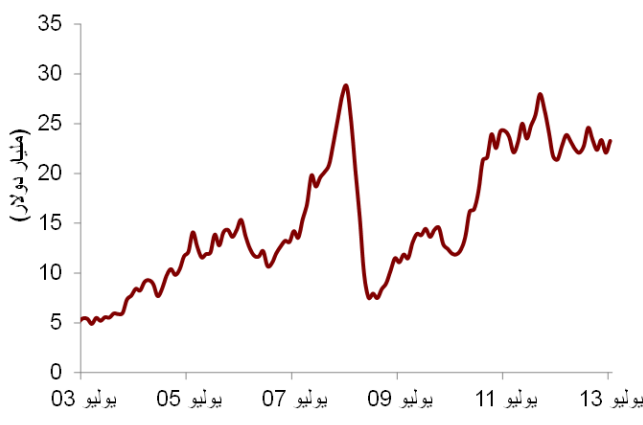
ستحافظ الواردات على مسار إيجابي بسبب متانة الأنشطة الاقتصادية المحلية...

...فيما تبقى إيرادات الصادرات النفطية على الميزان التجاري يحقق فائضاً...

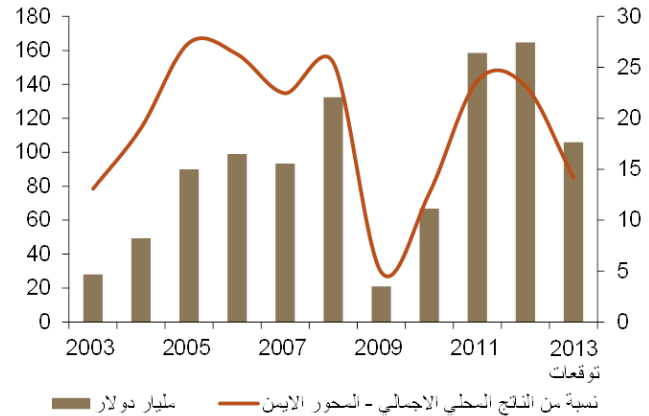
...كما أنها تدعم تراكم الموجودات الأجنبية...

ستبقى تحويلات الأجانب، التي سجلت مستوى قياسياً حتى الآن، المصدر الرئيسي لتدفق الأموال خارج المملكة.

الشكل 17: إيرادات الصادرات النفطية



الشكل 16: الحساب الجاري





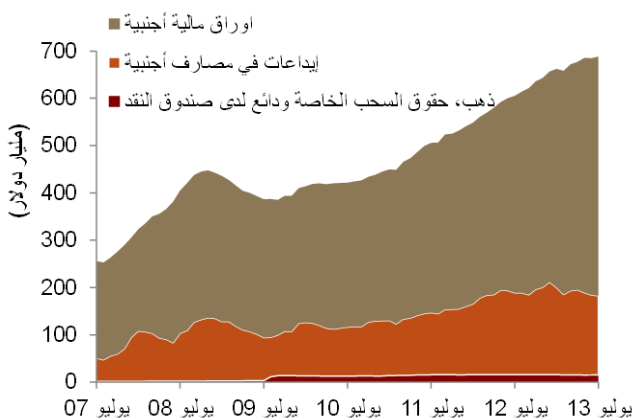
إلى 32 مليار دولار عام 2013. وتشير آخر البيانات إلى أن تحويلات الأجانب زادت بنسبة 14 بالمائة على أساس المقارنة السنوية خلال الشهور السبعة الأولى من العام لتبلغ 23,1 مليار دولار (الشكل 18). إضافة إلى ذلك، ستزداد التدفقات الخارجية إلى الشركات الأجنبية التي تنفذ أعمال التشييد وتقدم الخدمات المرتبطة بها. أيضاً، سترتفع المدفوعات إلى مزودي الخدمات الأخرى الأجانب، كالاتصالات والتأمين والخدمات المالية، نتيجة لتوسع الاقتصاد.

تشكل العائدات المتحققة من محفظة الحكومة الاستثمارية المصدر الأساسي للإيرادات غير التجارية. ونتوقع أن تسجل تلك العائدات نمواً ضئيلاً خلال العام الجاري بفضل نمو الموجودات الأجنبية (الشكل 19)، رغم أن وثيرة نمو الموجودات سيأتي أبطأ من مستواها العام السابق. يستثمر معظم تلك الموجودات في سندات سيادية أجنبية، خاصة السندات الأمريكية، وحيث يُنتظر أن ترتفع عائدات سندات الخزنة نتيجة لتغير السياسة النقدية للولايات المتحدة، فالتوقع أن تنتعش عائدات الاستثمارات في أواخر العام.

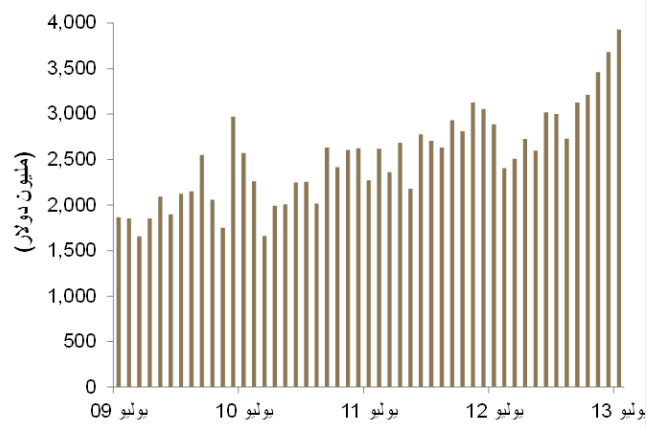
نتوقع تحسن العائدات من الاستثمارات الحكومية...

...لكن من المستبعد أن تكون ضمن العوامل الرئيسية المحركة للحساب الجاري.

الشكل 19: الموجودات الأجنبية لـ "ساما"



الشكل 18: تحويلات الأفراد الأجانب





البيانات الأساسية

2014 توقعات	2013 توقعات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
الناتج الإجمالي الاسمي									
2,887	2,802	2,666	2,511	1,976	1,609	1,949	1,559	1,411	(مليار ريال سعودي)
769.9	747.2	711.0	669.5	526.8	429.1	519.8	415.7	376.4	(مليار دولار أمريكي)
3.0	5.1	6.2	27.1	22.8	-17.4	25.0	10.4	14.7	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي)									
-1.4	-1.5	5.5	11.0	0.3	-8.0	4.3	-3.8	-1.0	القطاع النفطي
5.1	6.0	4.9	7.7	10.3	4.9	11.1	12.0	10.6	القطاع الخاص غير النفطي
4.0	4.3	5.4	8.7	7.5	6.3	6.2	4.9	3.5	القطاع الحكومي
3.5	4.0	5.1	8.6	7.4	1.8	8.4	6.0	5.6	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
104	108	112.4	112.2	79.8	61.7	97.2	72.9	65.4	خام برنت (دولار/برميل)
100	103	106.1	103.9	77.5	60.4	94.0	67.2	59.2	سلة الخام السعودي (دولار/برميل)
9.4	9.6	9.8	9.3	8.2	8.2	9.2	8.8	9.2	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
1,022	1,096	1,247	1,118	742	510	1,101	643	674	إيرادات الدولة
906	895	873	827	654	596	520	466	393	منصرفات الدولة
115	201	373	291	88	-87	581	177	280	الفاوض/العجز المالي
4.0	7.2	14.0	11.6	4.4	-5.4	29.8	11.3	19.9	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
85	90	99	135	167	225	235	267	365	الدين العام المحلي
3.0	3.2	3.7	5.4	8.5	14.0	12.1	17.1	25.8	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
3.4	3.8	2.9	3.7	3.8	4.1	6.1	5.0	1.9	التضخم (معدل التغير السنوي)
2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	2.50	5.50	5.20	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية سنوية)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار ريال سعودي)									
1,026.9	1,085.2	1,265.3	1,191.1	807.1	644.2	1,060.9	791.1	706.0	عائد صادرات النفط
1,227.7	1,276.8	1,456.4	1,367.8	941.8	721.2	1,175.6	874.4	791.3	عائد الصادرات الإجمالي
617.9	562.7	531.7	449.9	365.4	323.9	377.4	305.6	236.4	الواردات
609.8	714.1	924.6	917.9	576.4	397.2	798.1	568.8	555.0	الميزان التجاري
269.5	396.8	617.9	594.5	250.3	78.6	496.2	350.0	371.0	ميزان الحساب الجاري
9.3	14.2	23.2	23.7	12.7	4.9	25.5	22.5	26.3	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
2,764.1	2,628.5	2,463.3	2,029.1	1,669.3	1,537.9	1,660.0	1,146.1	846.8	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
31.1	30.2	29.3	28.4	27.6	26.7	25.8	24.9	24.1	تعداد السكان (مليون نسمة)
9.5	10.0	12.1	12.4	10.2	10.5	10.0	11.2	12.0	معدل البطالة (ذكور، فوق سن 15، نسبة مئوية)
24,766	24,778	24,303	23,594	19,113	16,095	20,157	16,667	15,604	متوسط دخل الفرد

المصدر: توقعات جدوى للعامين 2013 و 2014. مؤسسة النقد العربي السعودي لأرقام الناتج القومي والمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. مصلحة الإحصاءات العامة وتقديرات جدوى لأرقام النفط والمؤشرات الاجتماعية والسكانية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشير بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للإستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويتز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للإستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو إدعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.